

## تقديم

هنيدة غانم\*

تشهد السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الدراسات البحثية - وكذا في الخطاب السياسي الدولي - التي تقارن بين إسرائيل وبين نظام الأبارتهايد الذي ساد في جنوب أفريقيا حتى إلغاءه عام ١٩٩٢، (مثلاً انظر/ ي Tilley, 2014, Dugard, and Reynolds, 2013 Pappé (ed.)، ٢٠١٧). يأتي هذا التزايد نتيجة التقاطع بين عاملين أساسيين: موضوعي وذاتي. يرتبط العامل الموضوعي بالممارسات الفعلية وأدوات السيطرة التي تستخدمها إسرائيل في مقابل الفلسطينيين خاصة في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ والتي تمخضت عن واقع سياسي وجغرافي ثنائي مبني على الفصل العنصري، وبالتوازي عملية اثننة وتهويد مستمرة للمواطنة في إسرائيل تعيد للأذهان منظومة الحكم المبنية على الفصل العنصري والهزيمة الاثنية في جنوب أفريقيا تحت نظام الأبارتهايد. أما العامل الذاتي فيرتبط إلى حد بعيد باستخدام المقارنة وثقلها الأخلاقي وما تحمله من رأس مال رمزي متراكم كأداة نضال سياسية لمواجهة منظومة الحكم الإسرائيلي عامة والاحتلال خاصة، وذلك بالاستناد إلى اعتبار الأبارتهايد ممارسة مدانة، وريفا للعنصرية، وجريمة ضد الإنسانية.

تهدف المقاربة التي يحتويها هذا الكتاب، وتضم مجموعة من الدراسات والمقالات

---

\* المديرية العامة لـ "مدار"، باحثة متخصصة في علم الاجتماع السياسي، ولها مجموعة واسعة من الأبحاث والدراسات المنشورة عن: الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، المثقف وبناء الهوية الجمعية بعد النكبة، وعن اليهودية والصهيونية.

التحليلية، إلى كشف أوجه التشابه والاختلاف ما بين منظومة الحكم الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد الذي ساد في جنوب أفريقيا، ويسعى إلى الاستفادة من الإضاءات النظرية في حقل دراسات الاستعمار الاستيطاني لفهم أدوات السيطرة وسياسات القوة التي تستخدمها مجموعة عرقية/ اثنية/ قومية من أجل إخضاع مجموعات أخرى غصبا، وتكشف المقاربات عن منظومة خطابية مركبة تعمل على شرعنة السيطرة والقمع والإخضاع للسكان وإنتاجها كحالة طبيعية مستدمجة بالحس العام الجمعي للمحتل، مثلما تم تحويل مطلب إسرائيل دولة يهودية إلى مطلب عليه إجماع في إسرائيل يتم شرعنته بخطاب حقوقي يشارك في إنتاجه كبار المفكرين والمثقفين إلى جانب أجهزة إنتاج الأيديولوجيا في الدولة الإسرائيلية.

ورغم وجود كثير من نقاط الشبه، إلا أن المثير هو بالذات انضفار الشبه في أدوات جديدة تعيد تشكيل السيطرة والفصل كنموذج أكثر تعقيدا يتعدى المفهوم الكلاسيكي الجنوب أفريقي للفصل العنصري، ويستدمج فيه أدوات الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري معا، لينتج منظومة سيطرة خلاسية تجمع بين عدة مركبات لأنظمة قمعية وتضفرها في تكنولوجيا حديثة للإخضاع، وقد أشار في هذا السياق (2015) Apathied في تقديمه لكتاب Apathied Israel: The politics of Analogy أننا لا نتحدث عن أبارتهايد على النمط الجنوب أفريقي بل أكثر فتكا. نظام يبدو: High-Tech Jim Crow-cum Aparthied (ص. ٢).

وناهيك عن التطور المركب لمنظومة السيطرة والقمع لإسرائيل تجاه الفلسطينيين، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار أيضا العامل التاريخي والسياقات المتميزة التي أسهمت في نزع شرعية الأبارتهايد في جنوب أفريقيا وتحويله إلى مدان مقابل «الشرعية» التي تحظى بها إسرائيل وبعض إشكاليات تطبيق المنظور حيالها، ومنها:

١. ضبابية الوحدة الجغرافية المقصودة بالأبارتهايد الإسرائيلي. هل تضم الأرض المحتلة ٦٧ أم أدوات السيطرة على كل الفلسطينيين سواء أكانوا مواطنين أم رعايا. في هذا الإطار، يهيمن على كثير من الكتابات الفصل بين إسرائيل «الطبيعية» وإسرائيل المحتلة. يتم وضع الخط الأخضر بوصفه فاصلا بين كيانين وهو ما يمحو الماضي الاستعماري لإسرائيل وإقامتها ويعيد إنتاجها ضمن سياق الاحتلال فقط،

مقابل اعتبار جنوب أفريقيا وحدة واحدة جغرافية والتعامل مع منظومة الحكم كوحدة غير مجزأة فيها هرمية داخلية عامودية وليس أفقية.

٢. «شرعية» دولية لإقامة إسرائيل كدولة يهودية واعتبار الأمر غير مناقض للديمقراطية (قرارات الانتداب والتقسيم) في مقابل عدم وجود شرعية دولية لنظام الأبارتهايد.

٣. التعامل مع السيطرة على أراضي ٦٧ كسيطرة عسكرية مؤقتة ستنتهي باتفاق سلام، وبالتالي التعامل مع الاستيطان والفصل بين السكان بحسب الاثنية أو القومية كإفراز مؤقت سينتهي مع التوصل لسلام، مقابل اعتبار مطالب الفصل في جنوب أفريقيا في دولة للسود ودولة للبيض مرفوضة، وتعبر عن توجهات متطرفة، في حين اعتبارها تعبيراً عن مزاج معتدل في إسرائيل.

٤. الظروف الإقليمية والدولية: ترافق إقامة إسرائيل عام ١٩٤٨ مع تكشف بشاعة المحرقة وما أعقبها من محاولات أوروبية للتكفير عن الجريمة بدعم مساعي الصهيونية لإقامة دولة لليهود عبر قرار التقسيم ١٨١ في مقابل ترافق نضال السود ضد الأبارتهايد الذي أقيم رسمياً أيضاً عام ١٩٤٨ مع أفول عصر الاستعمار في أفريقيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ونضال السود ضد الفصل العنصري في الولايات المتحدة وسن قانون حقوق المواطنة في الولايات المتحدة عام ١٩٦٤.

٥. الظرف الإقليمي والدولي المرتبط بانحدار المنطقة لحروب أهلية طاحنة، واستخدام حركات إرهابية كداعش والقاعدة للإسلام لضرب مراكز المدن الأوروبية، مقابل إعلان إسرائيل المستمر أنها رأس الحربة في مواجهة داعش، ومساعي الاستثمار في تحويل الصراع من صراع قومي ضد استعمار استيطاني إلى حرب حضارات!

سعيًا في هذا الكتاب عبر مجموعة متميزة من الدراسات إلى استكشاف نقاط التشابه والاختلاف والتقاطعات بين منظومتي السيطرة في نظام الأبارتهايد وفي النظام الإسرائيلي، آخذين بعين الاعتبار السياقات المتميزة لمنظومتي القمع والسيطرة والاسقاطات السياسية للمقاربة.

يتوزع الكتاب على خمسة أقسام، يضم كل قسم مجموعة من المقالات التي تسلط الضوء على جوانب مختلفة من موضوع الكتاب كما هو مبين أدناه.

يضم القسم الأول «ما بين الأبارتهايد، الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري- إشكاليات المقاربة والمقارنة» مقالين يعالجان أوجه الشبه والاختلاف بين نظام الأبارتهايد والنظام الإسرائيلي وإشكاليات المقاربة والمقارنة واقتصادها السياسي، المقال الأول لهنيدي غانم «التأطير المركب لنظام هجين: جدلية الاستعمار الاستيطاني والاحتلال والأبارتهايد في فلسطين» يستعرض إشكاليات المقارنة بين نظام الأبارتهايد الجنوب أفريقي ومنظومة الحكم الإسرائيلي، وترى أن الواقع في فلسطين هو واقع مركب ومتعدد أدوات الحكم والإدارة والسيطرة التي يتم استخدامها وظيفيا لتأبيد بنية الدولة القومية اليهودية، وهو ما يعني لزوجة منظومات الحكم وأدواته وتحريكها وملءها المستمرة وفق الاحتياجات المتبدلة للواقع، إذ يتم استدماج أدوات الاحتلال العسكري والاستعمار الاستيطاني وأدوات الأبارتهايد لإقامة السيطرة اليهودية وتثبيت عليها الإثني مقابل حصر الوجود الفلسطيني وإخضاعه وتقليصه.

يبدأ المقال بمتابعة الأدبيات الإسرائيلية التي نظرت للحالة الإسرائيلية-الفلسطينية، ويتابع تطورها وإشكالياتها وفرضياتها في المراحل المختلفة. ثم ينتقل لتحليل تحولات المشروع الصهيوني التاريخية، من مشروع المستعمرة (اليشوف) إلى مشروع الدولة، ثم الاحتلال والآثار المترتبة عن هذه التحولات، ويتوقف بشكل خاص عند الآثار الاستراتيجية لاحتلال عام ١٩٦٧ على إعادة تشكيل النظام الإسرائيلي، كنظام متعدد الأدوات يدمج بين الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري والأبارتهايد، مع التركيز على أوجه الشبه والاختلاف بين النظام الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد، وينتهي بمعالجة إنتاج المواطنة المنظومة إثنيا وهرميا، من خلال التوقف عند إنتاج فئات المواطنين المخضعين وفئة المواطنين الحاكمين.

ويتوقف المقال عند الفلسطينيين في إسرائيل باعتبارهم مثلا مباشرا على تشكل نظام التمييز العنصري في المناطق التي يدعي كثير من الباحثين الإسرائيليين أنها ديمقراطية ومنفصلة عن الاحتلال، ومن ثم يعود إلى نتائج احتلال ١٩٦٧ الاستراتيجية من حيث إعادة إنتاج واقع ديمغرافي في فلسطين يشبه الواقع الذي ساد عشية الحرب عام ١٩٤٨،

حيث يجادل في أن الصراع يعود إلى المربع الأول من جديد، حيث لا غالب ولا مغلوب والمستقبل مفتوح أمام قوس من الخيارات.

وتبحث مقالة رائف زريق وعازر دكور في عدد من الفوارق وأوجه الشبه بين الأبارتهايد في جنوب أفريقيا وبين الوضع الراهن في فلسطين/ إسرائيل، مستندةً إلى منظور يسوق مسألة الأبارتهايد كديناميكية وكسيرورة تتعدى وصفها كمجرد حالة بنيوية ثابتة. تبدأ المقالة من تبيان السياق التاريخي الذي نشأ فيه الأبارتهايد وتطوّر، ومن ثم تدعي بأن الظروف التي حتمت ولادته في جنوب أفريقيا هي ذاتها المسؤولة، إلى حدّ كبير، عن تشكّل وتبلور الحركة المناهضة له والتي أوصلت إلى القضاء عليه. تُحقّق المقالة مرادها عبر حصر أربعة من العوامل التي صاغت ونظّمت نظام حكم الأبارتهايد وديناميكياته في جنوب أفريقيا، ألا وهي: (١) علاقات الاقتصاد والعمل؛ (٢) الثيولوجيا السياسية؛ (٣) وحدّة وثبات الإطار الجيوسياسي؛ (٤) دور ووظيفة اللغة. وعليه، تحتاج المقالة بأن هذه العوامل، منفصلة ومجمعة، قد كانت حاسمة في خلقها لخلفية مشتركة لـ«الوحدة (السياسية) المحتملة» في جنوب أفريقيا القرن العشرين - بما جعل الأبارتهايد ضرورة بالنسبة للبيض في مسعاهم للسيطرة السياسية والاقتصادية في مواجهة المجموعات الاثنو-عرقية الأخرى، وجعلهم مرغمين على إتباع سياسة التفرقة والفصل قانونيا وسياسيا. ومن ثم، تقارن المقالة أداء تلك العوامل في حالة فلسطين/ إسرائيل سعيا إلى البحث في السبب وراء تأخر توصيف الحالة الفلسطينية باعتبارها حالة أبارتهايد، وتخوض في العوائق المفهومية التي تقف حجر عثرة في وجه المقاربة بين الحالتين. وبناءً على السالف، تدّعي المقالة أنّه من شأن الاختلاف في أوجه التبلور وفي هذه المتغيرات أن يبقي المقارنة بين الحالتين محدودة. ومع ذلك، فهي تساعد على فهم أسباب عدم نشوء حركة في فلسطين/ إسرائيل تناضل ضد الفصل والعزل، حتى الآن. يضم القسم الثاني من الكتاب «إنتاج الهيمنة وتجليات الأبارتهايد في الممارسة-التعليم القانون والدين» ثلاثة مقالات. الأول للباحث أيمن اغبارية «التعليم في نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا: تبصرات في حالة إسرائيل» يركز على الفصل العنصري والمستجدات التي طرأت على المناهج مؤخرًا والتي تركز تركيزًا منقطع النظير على القومية الإثنية-الدينية

التي تسمّ الهوية اليهودية، والمحاور الدينية التي تُولفها وتشكلها. ويستعين الكاتب بأفكار مستوحاة من واقع تجربة نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا ليضيء الأدوار التي اضطلع بها الفصل العنصري والدين في إقامة نظام تسويغي يشرعن التفوق العرقي باسم ما زُعم أنه رسالة نشر الحضارة، وبالاستناد إلى ذلك يتفحص الطريقة التي يشكل فيها الفصل العنصري والقومية الإثنية-الدينية واقعاً يشبه واقع الأبارتهايد في إسرائيل.

وفي مقالته «الدين والأبارتهايد في السياق الإسرائيلي» يقوم مهند مصطفى بتحليل دور التأويلات الدينية المهيمنة على التيار الديني القومي والأرثوذكسي في إسرائيل في تأسيس وعي وواقع من التفوق العرقي-الديني لليهود على العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. ويحاجج مصطفى بأن النظام الإسرائيلي يستند بشكل متزايد على معتقدات وقيم دينية تعمل على إنتاج وشرعة سياسات التفوق والفصل العنصري المبنية على أسس دينية وعلى أساس الانتفاء الديني. يرى الكاتب أن استخدام الدين وتطويعه لشرعة هرمية إثنية عنصرية هو ممارسة مشتركة بين إسرائيل ونظام الأبارتهايد، التي كانت تأويلاته الشيولوجية تؤسس «دينيا» للفصل والتراتبية والتفوق العرقي-الديني للبيض، من جهة أخرى.

وتعالج سوسن زهر في مقالتها «مسارات الفصل بين اليهود والعرب في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية» ممارسة التمييز الإثني بين المواطنين الفلسطينيين واليهود في إسرائيل من خلال متابعة السياسات الإسرائيلية في مجال الحقوق الاجتماعية ومجال الحقوق الاقتصادية المتصلة برصد الميزانيات الحكومية وتوزيعها بين اليهود والعرب. وتبين زهر أنه بالرغم من الادعاء بإدراج معايير حيادية لتحديد درجة الاستحقاق للتمويل الحكومي؛ فإن هذه المعايير قد تمت هندستها وتخطيطها من أجل إعطاء الأولوية للأغلبية اليهودية. وتتابع الكاتبة هندسة الأفضلية اليهودية من خلال ثلاث أدوات: أولاً أداة التصنيف للبلدات (المدن والقرى) كمناطق أفضلية قومية؛ وثانياً «هبات الموازنة» التي تمنحها وزارة الداخلية للسلطات المحلية؛ وثالثاً اعتماد معيار الخدمة العسكرية وسيلة للفصل والتفريق في ممارسة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بين اليهود والعرب.

يعالج القسم الثالث من الكتاب «التخطيط المكاني وسياسات التهميش وإنتاج المعازل»، وذلك من خلال استدماج أدوات تخطيط الحيز وتبنيها لسياسات الفصل والكتننة واستخدام آليات حصر الفلسطينيين في معازل تحاكي بنتاستونات جنوب أفريقيا. يبدأ هذا الفصل بمقال ليوستف جبارين حول «فتنازيا الدولة: تخطيط الهيمنة والتهميش والاضطهاد ما بين إسرائيل والابارتهايد»، يقوم من خلالها بتفحص دور التخطيط المكاني للدولة في تهميش واضطهاد الفلسطينيين.

ويتابع الكاتب دور التخطيط في إنتاج التهميش والسيطرة، ويطرح مفهوم «تخطيط الهيمنة»، لإضاءة العلاقة بين التخطيط والقوة وعلى وجه التحديد إنتاج السيطرة والهيمنة العرقية-قومية أو الأيديولوجية للمجموعة الحاكمة اليهودية، واستبعاد المجموعات غير المرغوبة، والتي يتم التعامل معها في الحالة الفلسطينية كغرباء داخل وطنهم و«آخرين»، ويتم التعامل معهم عبر التهميش والقمع والاستبعاد ونزع الملكية.

ويقوم أحمد الأطرش وسهيل خليلية في مقالته «أبارتهايد» بلا قيود: ممارسات تخطيط الحيز في المناطق التي تتحكم بها إسرائيل في الضفة الغربية» تجليات ما يسمونه منظومة «ما بعد الأبارتهايد» في الواقع الفلسطيني في المناطق التي تصنف كمناطق «ج» والقدس الشرقية. ويحاجج الكاتبان أنه تم توظيف اتفاقيات أوسلو من قبل السلطات الإسرائيلية لإدامة نظام أبارتهايد صامت في الضفة الغربية بدل إنهاء الاحتلال. ويتابع الباحثان الأدوات الاستعمارية التي استخدمت من أجل تدويم الأبارتهايد وإعادة إنتاجه في واقع نيوكولنيالي خاص. يتبع الأطرش وخليلية في مقالتهم أوجه التشابه والصلات بين منظومة السيطرة والتخطيط للحيز وإنتاج المعازل مع النظام الجنوب-أفريقي عبر استخدام مفهومين مترادفين من الحالتين هما «المفرداة» (הפרדה) العبرية التي تعني الفصل والأبارتهايد المأخوذ من لغة الأفريكانا والذي يعني أيضا الفصل.

وفي بحثه «هذه الطريق تؤدي إلى منطقة (أ) التابعة للسلطة الفلسطينية احذروا الدخول: سياسات إنتاج المعازل الفلسطينية في الضفة الغربية» يقوم رازي نابلسي بقراءة السياسات الاستعمارية لإنتاج التجمعات الفلسطينية كمعازل / بانتوستانات يُحشر ويجمع فيها

الفلسطيني في حيز خاص به ويمنع الإسرائيلي من دخوله، ويرى نابلسي أن إنتاج هذه المعازل يتم عبر استخدام منظومات متعددة من السيطرة الإسرائيلية التي تتقاطع فيها الأدوات القانونية مع الظروف الاجتماعية والسياسية المشكلة بفعل علاقات الاستعمار والتي تدفع الفلسطينيين إلى الانتقال إلى هذه المعازل.

ويحاجج الكاتب أن تشكل المكانة القانونية لأجزاء من هذه المعازل يلعب دورا متمايزا ومهما في إنتاج الشرط الاجتماعي للمكان، فتكون المكانة القانونية للمعازل «الرمادية» ككفر عقب وسميراميس العامل المركزي الذي يشكل الحيز الاجتماعي والسياسي الذي يتقصاه نابلسي في مقاله.

أما عاطف أبو سيف فيقوم في «سياسات الفصل والسيطرة - حصار غزة ومنظومة الأبارتهايد» بتقصي وتحليل سياسات الحصار الإسرائيلي المفروض بشكل كامل على قطاع غزة منذ حزيران من العام ٢٠٠٧ وحتى الآن، ويتابع أبو سيف عملية استخدام إسرائيل لفك الارتباط أولا ثم محاصرة القطاع ثانيا كأدوات لإنتاج وتعزيز الفصل العنصري ضد السكان الفلسطينيين. وينطلق مقال أبو سيف من ضرورة عدم فصل سياسات التتبع والإخضاع والفصل المنتهجة إسرئليا بحسب خارطة القوة التي تفرضها وتحاول تطبيعها من خلال اعتبار غزة حالة منفردة، بل التأكيد على أن سياسات الفصل العنصري المتبعة في قطاع غزة تتكامل مع السياسات المتبعة بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية تحديداً. وتوضح الدراسة ميكانزمات الحصار المفروض على القطاع وتأثيره على مناحي الحياة كافة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمائية، وتفسرها ضمن الفهم العام للفصل العنصري، كما تقوم بتقديم تصور حول عزل القطاع وحصاره من قبل إسرائيل كتطبيق لنظام العزل والباتوستان.

جاء القسم الرابع لهذا الكتاب تحت عنوان «المقاومة والتحرر: ما بين فلسطين وجنوب أفريقيا». في مقالها «حاصر حصارك: حركات المقاطعة في جنوب أفريقيا وفلسطين» تشير هديل بدارنة إلى أوجه الشبه بين «حركة المقاطعة» في جنوب أفريقيا تحت نظام الأبارتهايد وحركة المقاطعة المعروفة اختصارا بـBDS في فلسطين، وتلفت



إلى مدى التداخل المفاهيمي والممارساتي بين الحركتين وتقاطعهما في عدة مستويات، أنتج فعليا حالة من الرّبط التخاطريّ بين جنوب أفريقيا وفلسطين، فيما يخص السياسات الاستعماريّة القمعيّة وتبعاتها على مصير المجتمعات المستعمرة. وتشير بدارنة إلى حيثيات تشكل حركات في جنوب أفريقيا سابقا وفلسطين حاليا، وتقوم بدارنة في مقالها بتقديم قراءة مقارنة ما بين البنى الاقتصاديّة المتشكّلة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي الامبريالي في البلدين، وتتابع مساعي حركات المقاطعة لتفكيكها ومحاربتها والأدوات التي تبنتها.

وفي مقاله «فلسطين، جنوب أفريقيا: نضال مشترك ضد الأبارتهايد» يقوم الكاتب عبد الغني سلامة بإجراء مقارنة بين الحالتين الفلسطينية والجنوب أفريقية، وذلك على مستويين، الأول: مقارنة بين جذور وطبيعة القضية وتاريخ تشكل المنظومة الاستعمارية في البلدين، وطبيعة الدور الوظيفي للكيانين اللذين تشكلا، والثاني: مقارنة بين أدوات وأساليب وأهداف الكفاح في الحالتين، وهذه المقاربة تشمل تحديد أوجه التشابه، وأوجه الخلاف بين أدوات وأساليب النضال التي تم تطويرها وتبنيها في جنوب افريقيا، في مقابل تلك التي تم تطويرها وتبنيها في الحالة الفلسطينية. ويخلص الكاتب الى أهمية الاستفادة الفلسطينية من التجربة النضالية الجنوب أفريقية في مواجهة الأبارتهايد لأنها تشكل برأيه الحالة الأقرب إليهم.

وأخيرا في الفصل الخامس «الأبارتهايد في الخطاب الفلسطيني والإسرائيلي» مقالان، الأول تحليل ذاتي لصعود خطاب الأبارتهايد فلسطينيا، يقوم به مجد كيال، عبر قراءة الدوافع النفسية السياسية والاجتماعية وراء التوظيف المتنامي للأناLOGيا (التشابه) بين النظام الصهيوني في فلسطين ونظام الابرتهايد في جنوب أفريقيا.

فيما يُحلل مقال «الأبارتهايد في الخطاب الإسرائيلي.. متى وكيف وأين؟» لأنطوان شلحت، السجال في إسرائيل حول مقارنة النظام السياسي الإسرائيلي على جانبي الخط الأخضر من خلال منظومة الأبارتهايد.

## المراجع

- Carter, J. 2007. *Palestine: Peace Not Apartheid*, Simon & Schuster.
- Clarno, A. 2017. *Neoliberal Apartheid: Palestine/Israel and South Africa After 1994*, University of Chicago Press.
- Dugard, J., and J. Reynolds, 2013. "Apartheid, International Law, and the Occupied Palestinian Territory", *European Journal of International Law* 24.3, pp 867-913. Web.
- Jacobs, Sean & Soske, Jon, (eds.) 2015. *Apartheid Israel: The politics Of Analogy*, Haymarket Books.
- Mbembe, A. 2015. "Forward", in Jacobs, Sean & Soske, Jon, (eds.), *Apartheid Israel: The politics Of Analogy*, Haymarket Books.
- Pappé, I. (ed.) 2015. *Israel and South Africa: The Many Faces of Apartheid*, Zed Books
- Tilley, V. "Beyond Occupation", : *Virginia Tilley*, PLUTO PRESS, Web. 13 Oct.